

Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص لفريق التحقيق المنشأ عملاً بالقرار 2379 (2017)، فضلاً عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين" يوم الخميس 10 كانون الأول/ديسمبر 2020. كما قدّم ممثل العراق بياناً.

ووفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات طيّه بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

بيان المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كريم أسعد أحمد خان

يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم لعرض التقرير الخامس (انظر S/2020/1107) عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يصادف اليوم مرور ثلاث سنوات على إعلان حكومة العراق أن تضحيات وشجاعة الشعب العراقي قد انتصرت وأن جميع الأراضي في بلدها قد تحررت من ظلال داعش. وأود أن أبدأ اليوم بالتنويه باستمرار قوة ومرونة جميع الطوائف في العراق، التي كانت محورية للغاية في تحقيق ذلك النصر وفي اتخاذ الخطوات اللاحقة، جنباً إلى جنب مع فريقنا، لتحقيق العدالة لضحايا جرائم داعش والمتعافين من آثارها.

في الشهر الماضي، تمكنت مرة أخرى من أن أشهد شخصياً قوة وشجاعة تلك المجتمعات المحلية، ومن الوقوف جنباً إلى جنب مع أسر الضحايا في موقع "مقبرة الأمهات" في معهد صولاغ التقني في سنجار، حيث دعم فريقنا أعمال الحفر في هذه المقبرة. وتمثل تلك المقبرة الجماعية تذكيراً بشدة الأهوال التي تعرض لها شعب العراق على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي تضم رفات أطفال مراهقين ونساءً أُعدمن بعد أن اعتبر أنهن تجاوزن سن الإنجاب.

وفي حديثي مع أبناء وبنات وأقارب أولئك الذين كانت رفاتهم في تلك المقبرة، أذهلني الإرث الحالي المؤلم من الصدمة التي خلفها تنظيم الدولة الإسلامية وراءه، كما حدث معي في كثير من الأحيان في تعاملي مع المجتمعات المحلية المتضررة في العراق. إن عملنا في تلك المواقع ووجود من فقدوا أفراد أسرهم على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية يؤكدان على الطابع الملح المستمر لمهمتنا والحاجة إلى ضمان أن يتم عملنا بطريقة تراعي تجارب أولئك الذين نسعى إلى خدمتهم.

إن الدعم النفسي والاجتماعي الذي قدمه في الموقع خبراء فريق التحقيق وإقامة احتفال ديني أيزيدي عند بدء استخراج الرفات يعكسان محاولاتنا لضمان أن يتلقى أولئك الذين عانوا من جرائم داعش ما يحتاجون إليه من تعاطف وتفهم، ونحن نعمل معهم لمحاسبة الجناة. وإنني أتعهد شخصياً، بينما نواصل أعمالنا في الزغروتية والأنبار والموصل في أوائل العام المقبل، بأن يكفل فريقنا أن يسترشد عملنا، بل وجميع أنشطتنا الاستقصائية، بنهج مراع للصدمات النفسية.

يقدم استئناف الحفريات في المقابر الجماعية قبل شهر مثالاً واحداً على الطريقة التي وضع بها الفريق حلولاً مبتكرة ويستند إلى شراكته مع الضحايا والنظراء الوطنيين العراقيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من أجل مواجهة التحديات غير المسبوقة التي يطرحها مرض فيروس كورونا على مدى الأشهر الستة الماضية.

وقد لزمت نُهجا جديدة في جميع جوانب عملنا. واستمر جمع أدلة مستقاة من شهادات الشهود بعد وضع بروتوكولات جديدة تيسر إجراء المقابلات عن بعد. إن إنشاء بوابة جديدة على الإنترنت تتيح تقديم

الأدلة مباشرة إلى الفريق يوفر منصة آمنة وسهلة الاستعمال تمكنًا من خلالها من تمكين أفراد المجتمعات المحلية المعنية من تقديم إفاداتهم.

وتمكنا من خلال التعاون مع أجهزة الأمن العراقية من وضع إجراءات معززة لحركة المحققين في العراق، بما يضمن استمرار الأنشطة الميدانية ذات الأولوية القصوى امتثالاً لقيود السفر المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا. وبالتوازي مع ذلك، شاركنا مع شركات التكنولوجيا الرائدة من أجل إدخال أدوات تحليلية متطورة في عملنا، مما يقلل بشكل كبير من الوقت اللازم لمعالجة البيانات على نطاق واسع. ومن خلال مبادرة حديثة مع شركة مايكروسوفت، عزز الفريق قدرته على استخدام الكشف عن الوجه والتعرف عليه والترجمة الآلية والكشف الآلي عن أشرطة الفيديو ذات المضمون القاسي ووسمها.

وبالاستناد إلى تلك الابتكارات، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن التقدم مستمر في خطوط التحقيق الرئيسية. وكما ورد في تقريري، فإن هذا الزخم المستمر يتيح لنا الآن تصور الانتهاء من أول موجزات القضايا المواضيعية في النصف الأول من العام المقبل، ومعالجة تحقيقاتنا في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الإيزيدية في سنجار والمذبحة المرتكبة بحق طلاب عزل في الأكاديمية الجوية وغيرهم من الأفراد في تكريت.

وواصل الفريق توسيع مسارات تحقيقاته بالتوازي مع ذلك، حيث تم الآن إنشاء ست وحدات للتحقيق الميداني، بما في ذلك إنشاء ثلاث وحدات جديدة يعود الفضل في جزء كبير منها إلى المساهمات المالية السخية التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن التحقيقات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الطوائف المسيحية والكاكائية والشبك والسنّة والتركمان الشيعة باتت تتقدم الآن أيضاً بسرعة.

ويمثل هذا التنويع في أعمالنا الاستقصائية تحقيق تعهد أعطيته للمجلس في بداية عملنا – وهو أننا سنضمن عدم وجود "تسلسل هرمي للضحايا" (S/2020/547، المرفق 1، ص 4) في نهجنا لتنفيذ ولايتنا. لقد عانت كافة الطوائف في العراق على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية ويجب أن تشارك جميعها في الجهود الرامية إلى محاسبته.

وفي مواجهة التحديات غير المسبوقة التي يفرضها مرض فيروس كورونا، زاد فريق التحقيق من تعزيز تعاونه مع السلطات العراقية وسلطات إقليم كردستان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري للجنة التنسيق الوطنية لحكومة العراق على الدعم الممتاز الذي قدمته خلال هذه الفترة الاستثنائية.

يتجلى هذا التعاون في خطوة هامة اتخذناها مؤخراً مع حكومة العراق واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين من خلال وضع استراتيجية وطنية مشتركة لنبش المقابر الجماعية. وللمرة الأولى، توفر الاستراتيجية إطاراً موحداً ومتماسكاً لتوجيه العمل في جميع أعمال نبش المقابر الجماعية في العراق.

وقد أصبحت الحفريات الآن متسقة بوضوح مع أولويات التحقيق الجنائي لكل من السلطات العراقية وفريق التحقيق مع الدعم الذي يقدمه الفريق في نشر الأدوات التكنولوجية المتقدمة وممارسات جمع الأدلة لضمان معالجة هذه المواقع بما يتماشى مع المعايير الدولية. وتعطى الأولوية القصوى أيضاً لكفالة العودة الفورية للرفات إلى أسر الضحايا، التي تأكد أنها ستبدأ قبل نهاية هذا العام.

ويجري حاليا تنفيذ مشروع كبير لرقمنة الأدلة، يهدف إلى جعل المحفوظات الوثائقية الواسعة التي تحتفظ بها السلطات العراقية متاحة تماما للاستخدام في الإجراءات القضائية لأول مرة. وتشارك الآن أكثر

من 18 سلطة عراقية في المشروع، حيث أكملت الدراسات الاستقصائية الأولية لتقييم الأدلة وأكدت التحديات القائمة في مجال تخزين الأدلة ومعالجتها.

وقد أبرز هذا العمل الأولي الحجم الكبير لمواد الإثبات التي سيتم جمعها وتخزينها وإتاحتها في الإجراءات القضائية من خلال هذه المبادرة. ومن خلال تعاملنا مؤخرا مع محكمة من محاكم مكافحة الإرهاب في شمالي العراق، حدد الفريق عشرات الآلاف من مواد الإثبات، بما في ذلك مجموعة واسعة من السجلات الداخلية لداعش التي يمكن أن تكون ذات صلة بالقضايا الجارية ضد جناة تم تحديد هويتهم.

وخلال اجتماعي الأخير مع دولة رئيس وزراء العراق، سلمنا أنه من خلال هذا النهج الموحد يمكننا معا أن نضمن تسخير الأدلة على جرائم داعش في العراق تسخيرا كاملا في الجهود المحلية لمحاسبة المسؤولين. وقد تجسد هذا النهج التعاوني أيضا في اجتماعاتي الأخيرة مع رئيس الوزراء ورئيس حكومة إقليم كردستان، اللذين أعرب عن امتناني لهما على الدعم المتواصل الذي قدماه في تنفيذ ولاية الفريق.

وكما ورد في تقريري، فإن هذا الالتزام بالقيام بمساءلة هادفة عن جرائم تنظيم داعش يمتد أيضا إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية مؤخرا فيما يتعلق بالأساس القانوني لمحاكمة أعضاء داعش في العراق. وقد شجعتني كثيرا في الأشهر الأخيرة الجهود المبذولة في مجلس النواب العراقي للمضي قدما في سن تشريع يسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم داعش بموجب القانون المحلي العراقي باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

وسيكون ذلك خطوة هامة إلى الأمام في الاستجابة لنداءات الضحايا إلى محاكمات تجسد الطبيعة والخطورة الحقيقيتين للجرائم التي ارتكبتها داعش في حقهم. ومما يشجعني أيضا أن هذا التشريع يتوخى طريقة يمكن من خلالها لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن يدعم هذه المحاكمات بطريقة تتفق مع اختصاصاته. وهذه المبادرة ينبغي أن تُحفز دعم جميع الدول الأعضاء الساعية إلى تعزيز المساءلة عن جرائم داعش.

وفي الأشهر الستة الماضية، دخل تعاوننا مع القضاء العراقي مرحلة جديدة، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع جديد سيقوم الفريق من خلاله بتوفير التدريب والدعم لقضاة التحقيق العراقيين في إعداد ملفات قضايا لمحاكمة أعضاء داعش على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويسرني أن أشير إلى أنه قد تم بالفعل إحراز تقدم في هذا الصدد، إذ حُددت ملفات القضايا الأولية من أجل إعدادها فيما يتعلق بالرق الجنسي الواسع الانتشار الذي ارتكبته داعش وعضو رفيع المستوى في داعش محتجز حاليا.

وأود أن أؤكد أن الترتيب المتعلق بتقديم فريق التحقيق لدعم هادف إلى قضاة التحقيق العراقيين يمثل لحظة هامة في تنفيذ ولايتنا. واقترانا بإمكانية اعتماد تشريع في العراق يسمح بمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، يمكننا، للمرة الأولى، أن نبدأ في رؤية مسار واضح نحو الوفاء بالوعد الذي قطعه المجلس للضحايا والمجتمعات المحلية المتأثرة قبل ثلاثة أعوام في القرار 2379 (2017).

وكما أوضحت سابقا للمجلس، فإن هذا الالتزام لا يُمكن الوفاء به من خلال جمع الأدلة وحفظها فحسب. ولا يكفي أن نقتصر على جمع الأدلة على جرائم داعش. ولن يتم الوفاء بالتزامنا إلا عندما تُقدم الأدلة في المحكمة ويتسنى لضحايا فظائع داعش رؤية المعتدين عليهم يساءلون وفقا لسيادة القانون.

وتحقيقا لهذه الغاية، يمكنني أيضـــا أن أؤكد للمجلس أنني واصـــلت العمل مع حكومة العراق بغية وضـع طرائق لتبادل الأدلة مع السلطات العراقية المختصـة وفقا للاختصـاصـات. وبالتوازي مع ذلك، عززنا أيضاً مشاركتنا مع السلطات الوطنية في ولايات قضائية أخرى من خلال تقديم الدعم في الإجراءات القضائية المحلية الجارية بما يتماشى مع ولايتنا.

وخلال الأشـهر السـتة الماضـية، شـملت روح الشـراكة تلك في مواجهة الشـدائد أيضـا مشـاركتنا مع جميع شرائح المجتمع العراقي. فقد تعزز تعاوننا مع المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة من خلال إنشاء منتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير الحكومية واجتماعاته الأولية. ويمثل إنشاء ذلك المنبر وفاء بأولوية حددتها في بداية عملنا لضـمان اسـتفادة جميع شـرائح المجتمع المدني العراقي، ولا سـيما المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالمجتمعات المحلية في العراق، من حيز مخصـــص يمكنها فيه المشـــاركة بشـــكل مفتوح مع فريقنا.

وقد عملت تلك الكيانات بالفعل بوصفها جهات شريكة حاسمة في تنفيذ ولايتنا من خلال دورها في تيسير المشاركة مع المجتمعات المحلية المتضررة وتمكين الضحايا من الإدلاء بإفاداتهم. ويسعدني أن لدينا الآن منتدى يمكننا من خلاله الاستفادة من خبراتها ومنظورها الفريد.

وبالإضــافة إلى شـراكتنا مع المجتمع المدني العراقي، ما فتئت أشـعر بامتنان عميق للقيادة الدينية في العراق على دعم ممثليها لعملنا. ففي تموز/يوليه، وتعزيزا لاعتماد البيان التاريخي المشـــترك بين الأديان بشـأن ضـحايا فظائع داعش والمتعافين من آثارها في وقت سـابق من هذا العام، سـررت باسـتضـافة اجتماع مشـترك مع مكتب منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية ومع منظمة ”الأديان من أجل السـلام“، أكد فيه زعماء الديانات الشيعية والسنية واليزيدية والمسيحية والكاكائية في العراق التزامهم المشترك بدعم مقاضاة أعضاء داعش في محاكمات عادلة، بالتعاون مع فريق التحقيق.

وكما ورد في البيان المشـترك بين الأديان نفسـه، فإن الدعم الجماعي الذي قدمه القادة الدينيون في جميع أنحاء العراق لعمل فريقنا يمثل إنكاراً حاسماً لأي ادعاء من قبل داعش بشأن الشرعية الدينية. فبإنكارنا لأي أســـاس أو مبرر ديني قيام لأعمالهم الإجرامية يمكننا تحصـــين الأجيال المقبلة في العراق – وعلى الصـــعيد العالمي – ضـــد محاولات نشـــر نزعة التطرف في صـــفوف أضـــعف أفراد المجتمع. وبهذه الروح، يسعدني أن قداسة البابا فرنسيس سيزور العراق في العام المقبل.

وبعد عامين من وصـول فريقنا الأولي إلى بغداد، سمح لنا التقدم الذي أحرزناه في عملنا في مجال التحقيق، اقترانا بالشـراكات الحاسـمة التي أقمناها مع نظرائنا العراقيين، بأن نبدأ الآن النظر في شـكل إنجاز ولايتنا في نهاية المطاف. وكما ورد في تقريري، وبغية وضـــع إطار شـــامل للمراحل التالية من عملنا، قمنا بتعزيز استراتيجيتنا في مجال التحقيق من أجل ضمان التنفيذ الفعال لركائزها الثلاث المتعاضدة.

ومن خلال إصدار موجزات لدعاوى مواضيعية تحدد العناصر المكونة للجرائم التي تثبتها تحقيقاتنا والانتهاء من ملفات القضـايا الفردية التي تربط أعضـاء داعش بالجرائم التي ارتكبوها وتقديم الدعم المستهدف للإجراءات القضـائية الجارية، أعتقد أننا سـنعزز في العام المقبل بشـكل كبير الأسـاس الذي يمكن للسـلطات العراقية وسـلطات الدول الأخرى أن تمضـــي قدما اسـتنادا إليه في الإجراءات القضـــائية المحلية فيما يتعلق بأعضاء داعش الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن جرائمها.

وعلى الرغم من أن تحديات الأشـهر السـتة الماضـية تحديات غير مسـبوقة، فإن الفريق يتطلع إلى العام المقبل بأمل متجدد في تلبية المطالب المشروعة لإحقاق العدالة للضـحايا. إن الشراكة الفريدة التي تقوم عليها ولاية الفريق – بين التحقيقات المسـتقلة القائمة على التعاون الوثيق مع السـلطات الوطنية والمعايير الدولية المكيفة مع السياقات المحلية – شراكة ناجحة. وهذا النموذج المبتكر للمساءلة الجنائية، الذي وضـعه المجلس قبل ثلاث سـنوات، يتيح الآن فرصـة لإحداث نقلة نوعية في التحقيق في جرائم داعش وملاحقتها قضائيا. وسعيا إلى اغتنام هذه اللحظة، سيواصل الفريق التعويل على دعم أعضاء المجلس بالإجماع.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أشكر المستشار الخاص كريم خان على تقريره (انظر S/2020/1107)، ومرة أخرى، وعلى الإحاطة المفيدة لمجلس الأمن.

سأتناول اليوم ثلاث نقاط: الحاجة إلى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة خلال عملية إعادة الإعمار والمصالحة في العراق؛ ومساهمة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وأخيراً، دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الامتثال لسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها وللقانون الدولي.

أولا، تثني بلجيكا على السيد خان والفريق على التقدم الكبير المحرز في تنفيذ ولايتهم. وعلى وجه الخصوص، قام فريق التحقيق بفضل التبادلات التي أجراها مع جميع شرائح المجتمع العراقي بتوسيع وتنويع سبل التحقيق من خلال كفالة الاهتمام بمختلف الطوائف التي وقعت ضحية لجرائم داعش – سواء كانوا مسيحيين أو سنّة أو نساء أو أعضاء في المجتمع المتنامي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعلاوة على ذلك، دخل عدد متزايد من أولوياته في مجال التحقيق مرحلة توحيد الأدلة والتحليل القانوني.

كل ذلك، إلى جانب عمله في التنظيم الدقيق لنواتج تحقيقاته لدعم المحاكمات، من شأنه أن يمكن الفريق أخيرا من تمهيد الطريق لبدء العديد من الإجراءات الجنائية. وبذلك، ستسهم آلية العدالة الانتقالية تلك في إعادة الإعمار والمصالحة فيما بين مختلف الطوائف في العراق. ويجب أن تشكل مكافحة الإفلات من العقاب على جميع الجرائم المرتكبة هناك عنصرا أساسيا من عناصر العملية. والتعاون المعزز بين السلطات العراقية وفريق التحقيق في هذا الصدد علامة مشجعة للغاية، ترحب بها بلجيكا.

ثانيا، يلاحظ بلدي بارتياح أن فريق التحقيق قد عزز دعمه للسلطات الوطنية في دول ثالثة استجابة لطلباتها للمساعدة. وهذا الدعم ضروري لسببين. فمن ناحية، يجري اتخاذ إجراءات كثيرة في تلك البلدان، ولا سيما في أوروبا. ومن ناحية أخرى، فإن التعاون الناجم عن ذلك بين السلطات القضائية العراقية وسلطات البلدان الثالثة سيسهم بالتأكيد على المدى الطويل في فتح قضايا محددة في العراق.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. وفقا للقرار 2379 (2017)، الذي أنشأ فريق التحقيق، يجب أن تظل السلطات العراقية المستفيد الأول من الأدلة التي جمعها الفريق. وتحقيقا لتلك الغاية، قام السيد خان والفريق بتطوير عدة أنشطة تعاون مع العراق. وتثني بلجيكا بصفة خاصة على دعم فريق التحقيق للعمل التشريعي الرامي إلى تمكين المحاكمة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وكذلك المساعدة المقدمة إلى قضاة التحقيق العراقيين حتى يتمكنوا من إعداد ملفات القضايا بما يتيح إمكانية بدء هذه المحاكمات.

ويرحب بلدي أيضا بالتعاون المستمر مع السلطات العراقية لتحديد طرائق لتبادل الأدلة، مع مراعاة سياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها، وولاية الفريق واختصاصاته والقانون الدولي بصفة عامة. وهذا

ينطوي على ضمانات إجرائية، وحماية الضحايا والشهود وعدم تطبيق عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر أيضا بالأهمية التي تعلقها بلجيكا على محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم، بغض النظر عن انتماءاتهم.

وفي الختام، أؤكد أن بلدي سيظل، بعد انتهاء فترة عضويته في مجلس الأمن، ملتزما تماما بدعم الفريق. وستواصل بلجيكا دعم آلية أساسية لتحقيق العدالة لضحايا أخطر الجرائم المرتكبة في العراق.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر المستشار الخاص كريم خان على إحاطته.

منذ أن أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية في أيار/مايو، أحرز العراق تقدما إيجابيا في دفع عملياته السياسية الداخلية قدما، والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير علاقات خارجية سلمية وودية، من بين أمور أخرى. وفي الوقت نفسه، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في العراق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العراق لمكافحة الإرهاب، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة وتوطيد الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يؤدي عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تحقيق هذا الهدف.

وتحيط الصين علما بالتقرير الخامس (انظر S/2020/1107) الذي قدمه الفريق، وتقدر تنفيذه الفعال لولايته، رغم التحديات التي يشكلها مرض فيروس كورونا. إن دعم الحكومة العراقية وثقة الشعب العراقي أمران أساسيان لعمل الفريق. ونأمل أن يحافظ الفريق على استقلاله وحياده وأن يفي بواجباته في إطار التقيد الصارم بولايته.

ووفقا للقرار 2379 (2017)، فإن العراق هو المتلقي الرئيسي للأدلة التي يتم جمعها. لذلك، ينبغي أن يسلم الفريق الأدلة إلى العراق في الوقت المناسب وبطريقة شاملة. وينبغي الحصول على موافقة العراق المسبقة قبل تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء الأخرى وينبغي اتباع مبدأي الشفافية وعدم التمييز.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بحق سيادة العراق وولايته على الجرائم المرتكبة على الأراضي العراقية وأن يدعم العراق في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا للقوانين المحلية. ونرحب بالجهود التشريعية التي يبذلها العراق لتعزيز مساءلة إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام السابقين، ونأمل أن تسفر هذه الجهود عن نتائج في أقرب وقت ممكن.

وينبغي للأطراف المعنية والأمم المتحدة أيضا دعم العراق في معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وينبغي للأمانة العامة أن ترصد عن كثب التطورات وتجمع المعلومات بفعالية، في حين ينبغي أن تتحمل الدول الأعضاء المعنية مسؤولياتها.

إن الإرهاب عدو مشترك للبشرية ولا يعرف حدودا. ويجب على جميع البلدان أن تتمسك بتعددية الأطراف، وأن تعزز التعاون الدولي، وأن تكافح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأن تقمع بحزم جميع الجماعات الإرهابية التي يحددها مجلس الأمن، بدون ممارسة معايير مزدوجة. وستواصل الصين العمل عن كثب مع أعضاء المجلس لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نعرب عن امتناننا للسيد خان على تقريره المفصل (انظر S/2020/1107) ومهنيته في الاضطلاع بعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونؤكد من جديد دعمنا القوي لولايته عملا بالقرار 2379 (2017). وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل النجاح في أعماله المقبلة.

أولا، نرحب بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن والطريقة الإبداعية للغاية التي اتبعها الفريق في تكييف عمله في مجال التحقيق استجابة للقيود المفروضة وتعطل العمل في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا. ونحن نقدر تقديرا كبيرا جهودهم في الاضطلاع بمهمتهم الصعبة.

ونعترف بأن الفريق حافظ على تعاون متسق مع سلطات العراق وإقليم كردستان والمجتمعات المحلية، وهو أمر كان أساسياً لتحقيق النتائج الحالية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق بين فريق التحقيق ومجلس القضاء الأعلى في العراق على تقديم المساعدة الفنية والتدريب لقضاة التحقيق من أجل تيسير الإجراءات القانونية المحلية. ونأمل في تعزيز روح التعاون هذه بمرور الوقت.

ونؤكد أيضاً على التزام الحكومة العراقية القوي بمكافحة الإرهاب وتيسير العمليات التي تكفل المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية على أراضيها، فضلاً عن الاستعداد الذي تبديه الدول الأخرى لإجراء محاكمات، ولا سيما الدول الأوروبية.

وبناء على ذلك، نرحب بالتقدم المحرز في مشروع القانون الذي يرسي الأساس القانوني لمحاكمة المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية على الجرائم الدولية، وهي خطوة أولى هامة نحو المساءلة. ونأمل أن تتم تلبية احتياجات الضحايا وشواغلهم من خلال عملية تشاور شاملة مع الناجين من مختلف الطوائف، لأننا ندرك أنه لا يمكن إغفال مشاركتهم في العملية القضائية.

وفيما يتعلق بالأولويات الأولية – سنجار والموصل وتكريت – نرحب بالتقدم المحرز في أعمال الحفر وجمع الأدلة والنهج التي اتبعها الفريق مع الناجين من مختلف الطوائف وممثليهم الدينيين. ولذلك نشجع الفريق على مواصلة جهوده، مع إبداء الاحترام الكامل للأعراف والعادات والممارسات الدينية.

كما أن التطورات مرضية في المجالات الجديدة ذات الأولوية، بما في ذلك استراتيجية إيلاء اهتمام أكبر لحالات العنف الجنسي والجنساني والجرائم المرتكبة ضد الأطفال في المجتمعات المسيحية. ونود أن نسلط الضوء على التعاون الفني والمالي، فضلاً عن الأدوات الجديدة التي توفرها بعض الدول والمنظمات، بغية توجيه وحدات التحقيق الجديدة وتوسيع نطاقها.

وبالمثل، نود أن نسلّط الضوء على التعاون النشط بين وحدة الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والضحايا، مما أدى إلى تحديد هوية الجناة المزعومين. ونرى أن هذه خطوات هامة

في التحقيقات. وفي هذا الصدد، نرى أن إنشاء منصة رقمية هي مبادرة ممتازة لأنها ستتيح للضحايا والشهود تقديم المعلومات والوثائق المتعلقة بالجرائم وحماية هويتهم.

وفي الختام، في الفترة القصيرة التي انقضت منذ إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وبدء تحقيقاته، نعترف بأن جهوداً كبيرة قد بُذلت مما أتاح له إحراز تقدم كبير في تنفيذ ولايته. ويجب ألا تتضاءل هذه الجهود المشتركة، لأنها تضمن عدم مرور الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية دون عقاب، وبالتالي الاستجابة لنداء إنصاف الناجين وأقارب الضحايا المتوفين، فضلاً عن دعوة شعب بأكمله يتوق إلى السلام.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

تقر إستونيا بالعمل الناجح الذي قام به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الظروف الصعبة في المجالين السياسي والأمني، فضلاً عن القيود المفروضة بسبب مرض فيروس كورونا.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء اندلاع العنف مؤخراً في السليمانية، الأمر الذي يعرض الاستقرار في شمال العراق للخطر.

وترحب إستونيا بتجديد ولاية الفريق عاماً آخر. ونقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق التحقيق من أجل الإسهام في عمليات المساءلة الجارية في العراق، مع الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

ونؤيد تأييداً تاماً الأولوية الاستراتيجية التي يوليها الفريق لتعزيز قدرة السلطات العراقية، ونثني على التقدم الكبير الذي أحرزه بالتعاون مع السلطات العراقية في تحديد وجمع مصادر جديدة للأدلة.

ونشدد على أهمية استمرار عمل الفريق بشأن قضايا العنف الجنسي والجنساني في ميدان حماية الشهود، فضلاً عن تقديم الدعم النفسي للشهود والناجين من العنف من خلال الوحدات الخاصة التابعة له.

المرفق السادس

بيان المستشارة القانونية لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ديارا ديم لابيل

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

باديء ذي بدء، أود أن أشكر المستشار الخاص لفريق التحقيق المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2379 (2017)، السيد كريم خان، على إحاطته وأن أشيد بكل الأعمال التي تم الاضطلاع بها في الأشهر الأخيرة في ظل ظروف صعبة. وأرحب أيضاً بحضور السفير العراقي، مما يدل على أن المجتمع الدولي والعراق يعملان يداً بيد لمكافحة الإفلات من العقاب، استجابة لطلب العراق المقدّم إلى المجلس.

وأود أن أبدأ باستعراض التقدم الذي أحرزه الفريق خلال الأشهر القليلة الماضية. كما يمكننا أن نرى، يتمتع فريق التحقيق بالقدرة الكاملة على الاضطلاع بالولاية التي أسندها إليه المجلس بموجب القرار 2379 (2017) – لجمع الأدلة وحفظها وتخزينها في العراق بشأن الأعمال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق.

وكما ذكر المستشار الخاص، وعلى الرغم من اضطرار الفريق للعمل في ظل الظروف الصعبة التي سببتها الأزمة الصحية، فقد استمرت المقابلات مع الشهود والناجين عن طريق التداول بالفيديو. وتم بفضل التكنولوجيا الرقمية تطوير أدوات آمنة، مثل المنصة التي تسمح للشهود والناجين بتقديم المعلومات عن بعد، وهي خطوة إيجابية إلى الأمام. كما أن استمرار رقمنة الأدلة أمر بالغ الأهمية.

وأخيراً، من المهم أيضاً أن تتسنى مواصلة العمل على استخراج الجثث من المقابر الجماعية، ولا سيما في المواقع المذكورة، بعد تعليق الأنشطة في بداية العام بسبب مرض فيروس كورونا. إن التحليل المتعلق بالمقابر الجماعية ضروري من أجل إلقاء الضوء الكامل على الحقائق ومحاسبة المسؤولين عنها – أمام المحاكم العراقية أو في بلدان ثالثة. وستواصل فرنسا دعم هذه الجهود لتمكين الضحايا من الحصول على العدالة، مع حمايتهم في الوقت ذاته.

ونرحب أيضاً بالتعاون الهام والجيد بين فريق التحقيق والسلطات العراقية، ولا سيما السلطات القضائية العراقية. إن الحوار الذي بدأ مع السلطات العراقية إيجابي جداً. ونأمل أن يثري قاعدة بيانات الفريق. ومن الضروري إحراز تقدم في التشريعات الوطنية للتمكين من محاكمة الأفراد المنتمين إلى تنظيم داعش المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية، وهو دليل على التزام السلطات العراقية.

إن الهدف النهائي هو استخدام الأدلة في المحاكمات التي تشمل أعضاء داعش، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها. وفي هذا الصدد، من المهم التذكير بالموقف الثابت للأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم إحالة الأدلة في المحاكمات التي يمكن أن تؤدي إلى عقوبة الإعدام، بغض النظر عن مكان حدوثها.

ومن الضروري أيضاً التعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي تملك ولاية موسعة مهمة لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن فرنسا لا تزال ملتزمة تماما، جنبا إلى جنب مع العراقيين، في مكافحة تنظيم داعش بجميع جوانبه، بما في ذلك في إطار التحالف العالمي ضد داعش. ويجب إدماج مكافحة إفلات جميع مرتكبي الجرائم من العقاب إدماجا كاملا في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء والصلح بين جميع مكونات المجتمع العراقي، وهي أمور أساسية لمنع ظهور داعش مجددا بأي شكل

من الأشـكال. ومن الضـروري في هذا الصـدد إنشـاء منتدى للحوار بين فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمنظمات غير الحكومية، والذي يسمح بمشاركة جميع الطوائف.

ويجب أن يظل المجلس في حالة تعبئة لدرء عودة ظهور داعش بجميع أشـكاله، وذلك بمواصـلة دعم جهود السـلطات العراقية الرامية إلى مواجهة هذه التحديات ومسـاعدة فريق التحقيق على جعل عمله مستداما.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أود أن أبدأ بالإشادة بالمستشار الخاص كريم خان وفريقه على العمل الهام جدا الذي يقومون به. وقد ذكّرنا وصفه للمقابر الجماعية بجسامة الجرائم البشعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونقدر التعاطف الذي يبديه من خلال العمل مع الناجين وأفراد أسرهم. وقد ذكرنا الوصف الذي قدمه بما عانت منه الطوائف في العراق من جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية وجرائم حرب. وتقف ألمانيا وراء جهوده وستواصل دعمه ماليا وسياسيا ومن خلال توفير الموظفين.

وفيما يتعلق بجرائم الحرب، أود أن أُذكر بأول رئاسة لنا لمجلس الأمن في نيسان/أبريل 2019، عندما دعونا نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام والناجية من العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8514). لقد كانت نادية من بين 000 1 امرأة أيزيدية تمت دعوتهن إلى ألمانيا للحصول على فرصة لتضميد جراحهن والبقاء على قيد الحياة. وفي المجلس، واجهنا حقيقة ما تعين عليهن مواجهته في العراق. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المروعة. ونحن مدينون بذلك للضحايا والناجين والطوائف المتضررة، مثل الأيزيديين. ولن نتيح لهذه المجتمعات فرصة للتعافي وإيجاد السلام إلا إذا نجحنا في هذا العمل. ومن خلال تحقيق النجاح، فإننا نمنع أيضا ارتكاب جرائم مماثلة في أماكن أخرى.

ومن المهم جدا أن يعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مع السلطات المحلية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان والمجتمعات المحلية المتضررة. وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، فإن فريق التحقيق يعزز روح الشراكة. ومن المهم جدا أيضا المشاركة في تدريب العاملين في القضاء العراقي ليتسنى اعتماد التشريعات اللازمة. وسيكون الهدف هو عقد محاكمات جنائية نزيهة ومستقلة، بما يتفق مع القانون الدولي الساري. ويشمل ذلك، بالنسبة لألمانيا، حظر عقوبة الإعدام.

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر لسفير العراق. وأنا أشكره جزيل الشكر على التعاون الوثيق جدا بين فريق التحقيق وحكومة بلده. وهذا أمر مهم جداً. ونتطلع إلى الانتهاء من الإجراءات القضائية وصدور أحكام ضد الجناة.

المرفق الثامن

بيان السكرتير الأول لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ريانول مونيا سانغادجي

أشـكر المسـتشـار الخاص كريم خان على إحاطته اليوم. وعلى الرغم من التحديات التي تمثلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن وفد بلدي مطمئن إلى قيادته والتزام فريقه وجهوده للتكيف وضـمان اسـتمرار تنفيذ ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسـاءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. واسمحوا لي أن أتناول ثلاث نقاط بإيجاز.

أولا، فيما يتعلق بالنهج الابتكاري إزاء الحالة، نحن ندرك تماما الحالة، وكذلك أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات فريق التحقيق على أرض الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسـرنا أن نلاحظ التقدم المحرز والتطورات الإيجابية التي واصـل الفريق تحقيقها. وما زلنا نشـعر بالتشـجيع إزاء الاسـتجابة المبتكرة، بما في ذلك في مجال جمع الأدلة، ولا سيما التعاون المستمر مع السلطات الوطنية العراقية في هذا الشـأن. وبما أن حماية الناجين والشـهود ينبغي أن تكون دائما أولوية، نعتقد أنه من المهم أيضـا مواصـلة العمل عن كثب مع فئات المجتمع المحلي ذات الصلة في عملية جمع الأدلة.

وهـذا يقودني إلى النقطـة الثـانيـة - مبـادرات بنـاء القـدرات. من مطـالعتنـا للتقرير (انظر S/2020/1107)، يسـرنا أن نعلم أن فريق التحقيق أحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتعاون في تعزيز قدرات الأجهزة القضـائية والتنفيذية العراقية. ونشـيد بعمل الفريق وجهوده المتواصـلة لتشـاطر معارفه مع السـلطات العراقية وتوفير المساعدة التقنية والتدريب لها.

ونلاحظ أيضـا مع التقدير شـراكة الفريق مع المنظمات غير الحكومية، فضـلا عن عمله المسـتمر مع الجهات الدينية وجماعات الناجين وقادة المجتمعات المحلية.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة - عمل فريق التحقيق مسـتقبلا. ونود أن نؤكد من جديد أن قدرة فريق التحقيق على الوفاء بولايته سـتتوقف أيضـا على قدرته على الحفاظ على ثقة ودعم الحكومة العراقية، والأهم من ذلك، الشـعب العراقي. ولذلك، يجب الاسـتمرار في العمل مع جميع عناصـر المجتمع العراقي. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن من الضروري أيضا تمكين هذه العناصر وإشراكها في أنشطة الفريق.

لقد شـهدنا اليوم تطورات هامة في عمل الفريق بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل عامين تقريبا، عندما تعاملنا لأول مرة مع ملف الفريق في المجلس. ولا شـك في أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكننا نعتقد أننا اقتربنا خطوة من محاسبة المسؤولين عن الفظائع.

وأود أن أشـيد مرة أخرى بالتزام العراق بمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم وإعادة بناء البلد وتعزيز الوحدة الوطنية بين جميع مكونات المجتمع العراقي من أجل الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامته الإقليمية. ويجب أن نواصل إظهار دعمنا لمساعيه.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر تأكيد التزام إندونيسـيا بمواصـلة التعاون مع فريق التحقيق، دعما لأنشطته وولايته، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبما أن هذه سـتكون آخر مداخلة لنا بشـأن هذا الملف خلال فترة عضـويتنا الحالية في المجلس، أود أن أتمنى للمستشار الخاص خان وفريقه كل التوفيق في المهام الكبيرة والقيمة التي تنتظرهم.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم. كما أشكر السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على إحاطته. وبالمثل، أود أن أهنئ أعضاء فريق التحقيق على اضطلاعهم بعملهم في ظروف صعبة للغاية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

يرى وفد بلدي أن السعي إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عنصر هام في مكافحة الإرهاب. ونتمنى ألا تمر أي جريمة ارتكبها مقاتلو جماعات داعش الإرهابية في العراق وسورية وفي جميع أنحاء العالم بلا عقاب. ولهذا السبب، استضاف بلدي، النيجر، زيارة قام بها فريق التحقيق، بقيادة المستشار الخاص خان، في الفترة من 30 نيسان/أبريل 2019 إلى 2 أيار/مايو 2019. وخلال الزيارة، تم التوقيع على اتفاق تعاون بين حكومة النيجر وفريق التحقيق لدعم تنفيذ ولايته.

إذ أنتقل إلى التقرير المقدم إلينا (انظر S/2020/1107)، أود أن أركز في بياني على النقاط الرئيسية الثلاث التي يتناولها هذا التقرير، وهي استراتيجية جمع الأدلة وتخزينها وتحديد المسؤولية والآفاق التي يتوخاها فريق التحقيق.

فيما يتعلق باستراتيجية جمع الأدلة وتخزينها، نرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب على وجه الخصوص بالنهج المبتكر الذي اعتمده فريق التحقيق في سياق كوفيد-19 والذي ينطوي على استخدام المقابلات عن بعد وقدرة الناجين والشهود الآخرين على تقديم الأدلة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش مباشرة إلى فريق التحقيق.

وفيما يتعلق بتحديد المسؤوليات، يسرنا أن نلاحظ التعاون الجيد بين فريق التحقيق والسلطات العراقية المعنية، التنفيذية والقضائية على السواء، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير في التحقيق، ولا سيما في سنجار وتكريت والموصل. وبالمثل، سيساعد التدريب الذي يوفره فريق التحقيق للقضاة العراقيين في تحضيراتهم لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش.

ويرحب وفد بلدي أيضا بنظر البرلمان العراقي في مشروع قانون يرسي أساسا قانونيا لملاحقة أعضاء تنظيم داعش على الأراضي العراقية بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية. ونأمل من دون وجل أن يأخذ نص هذا القانون في الاعتبار الرغبات التي أعرب عنها العديد من الناجين وأسر الضحايا.

وفيما يتعلق بسبيل المضي قدما، يحيط وفد بلدي علما بالأولويات الرئيسية التي حددها فريق التحقيق للأشهر الستة المقبلة، على النحو المذكور في التقرير. ونشجع بشكل خاص الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة قضاة التحقيق العراقيين على إعداد ملفات القضايا اللازمة للمحاكمة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي لعمل فريق التحقيق ولولاية المستشار الخاص، السيد كريم أسعد أحمد خان، لتعزيز المساءلة في جميع أنحاء العالم عن الأعمال التي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة جماعية ارتكبها تنظيم داعش.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

[الأصل: بالروسية]

أود أن أشكر السيد خان على إحاطته. لقد درسنا عن كثب التقرير الخامس للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2020/1107).

إن مكافحة الإرهاب أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في العراق. ومن المهم للغاية أن يظل أصحاب المصلحة الخارجيون ملتزمين بسيادة العراق وأن ينسقوا إجراءاتهم مع بغداد. وفي هذا الصدد، نرحب بالمعلومات المتعلقة بالتعاون بين فريق التحقيق والسلطات العراقية. وهذا التعاون عنصر أساسي في ولاية فريق التحقيق، وهو آلية دولية أنشأها مجلس الأمن لدعم جهود العراق الداخلية الرامية إلى محاسبة إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في إطار نظامه القضائي الوطني.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نؤكد أن فريق التحقيق قد امتنع حتى الآن عن تسليم السلطات العراقية الأدلة المطلوبة للشروع في الإجراءات القانونية ضد الإرهابيين. وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقرير، يستفيد عدد من البلدان بالفعل من عمل فريق التحقيق. ونفهم أن الفريق ينتظر أن يوافق البرلمان العراقي على قانون خاص بشأن الجرائم الدولية. غير أن حالة الانتظار هذه لا ينبغي أن تؤثر سلبا على تنفيذ الجزء الرئيسي من ولاية فريق التحقيق.

وأود أن أشدد على أن القرار 2379 (2017) لا يلزم العراق بتجريم أي شكل معين من أشكال التصرفات. بل، بالأحرى، فإن القرار يحدد بوضوح السلطات العراقية بوصفها الجهة الرئيسية المتلقية للأدلة التي يجمعها الفريق. ويهمنا كثيرا أن نرى معلومات في التقارير المقبلة بشأن نقل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق إلى السلطات القضائية المحلية في إطار التشريعات والإجراءات القانونية القائمة. ولا نرى أن من الصواب تفضيل ولايات قضائية أخرى لمجرد افتراض أن تشريعات الدولة المتضررة متخلفة عن الركب. فلا يوجد ما يمكن اعتباره نظاماً قانونياً مثالياً.

ونود أن نذكّر مرة أخرى بأهمية تلقي الأدلة مباشرة. وقبل كل شيء، ينبغي أن يكون بمقدور فريق التحقيق الاعتماد على قدراته الذاتية وعلى مساعدة الحكومة العراقية. وينبغي أن يكون التعاون مع المنظمات غير الحكومية مجرد أداة دعم إضافية. ويمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على المعلومات الصادرة عن منظمات غير حكومية إلى تكوين صورة مشوهة عن الجرائم المرتكبة وتوجيه نشاط فريق التحقيق، وهو هيئة أنشأتها الأمم المتحدة، بما يتناسب مع مصالح منظمات معينة ومصالح رعاتها. ولذلك، سنكون ممتنين إن أمكن تزويد مجلس الأمن بقائمة كاملة بالمنظمات الشريكة.

أختتم بياني بنبرة إيجابية بالترحيب بحقيقة أن أنشطة التحقيق التي يقوم بها الفريق تكتسب زخما رغم القيود التي يفرضها مرض فيروس كورونا. وننوه بالمعارف والابتكارات التي يستخدمها الفريق من أجل جمع الأدلة ومعالجتها ونأمل أن نتمكن في المستقبل القريب من كشف النطاق والطابع الحقيقيين للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق.

المرفق الحادي عشر

بيان المنسقة السياسية لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

أود أن أشكر المستشار الخاص خان على إحاطته الثاقبة وجهوده المتواصلة في العراق.

نبدأ بالترحيب بتعزيز التعاون بين حكومة العراق الجديدة وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ونلاحظ أن هذا التعاون أسفر عن إبرام اتفاقات هامة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات بشأن الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك فتح المقابر الجماعية وتقديم الدعم إلى السلطات العراقية فيما يتعلق بتدابير حماية الشهود وتنفيذ مشروع فريق التحقيق لرقمنة الأدلة. وتيسر العلاقة التعاضدية بين الحكومة العراقية وفريق التحقيق تنفيذ ولاية الفريق وتوفر الدعم اللازم لحكومة العراق مع احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

وننوه بالتعاون البناء بين فريق التحقيق والسلطات الوطنية، مثل وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، مما أدى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تقديم الدعم لقضاة التحقيق العراقيين فيما يتعلق بإعداد ملفات قضايا لمقاضاة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير مدى أهمية تدابير بناء الثقة وبناء القدرات تلك في الحفاظ على السلام وتعزيز الاستقرار والأمن في العراق، وبالتالي في المنطقة الأوسع نطاقا.

فلا يمكن بناء عراق أقوى إلا من الداخل. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن للمجتمع الدولي دورا في دعم العراق وفي إعادة إعماره وتنميته.

ونشجع الحكومة العراقية على اتباع نهج يركز على الضحايا فيما تعمل على ضمان المساءلة عن جرائم تنظيم داعش وأتباعه، الذين اعتدوا على شعب العراق. وتحقيقاً لهذه الغاية، نرحب بأن مجلس النواب بدأ رسمياً النظر في تشريع يضع أساساً قانونياً لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونحث السلطات على الاستفادة من ذلك الزخم والانتهاء من عملها.

ويؤدي فريق التحقيق دوراً حاسماً في العراق، كما أقرّ المجلس في اتخاذه بالإجماع للقرار 2544 (2020) في أيلول/سبتمبر. وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالخطوات التي اتخذها الفريق في سبيل الاضطلاع بولايته، فضلاً عن مشاركته مع مختلف شرائح المجتمع العراقي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدينية ومجموعات الضحايا والمنظمات غير الحكومية ووجهاء المجتمعات المحلية. ونرحب أيضاً بالعمل الحاسم الذي تقوم به وحدة الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

ويضطلع الشهود بدور هام في تيسير عمل الفريق، ونثني على الخطوات التي اتخذت لضمان حمايتهم. ويجب الإشادة بالمحاولات الرامية إلى تعزيز نهج الفريق بشأن الاطلاع على الصدمات النفسية في جميع المقابلات، بما في ذلك دور وحدة حماية الشهود ودعمهم.

وفي الختام، نؤكد أنه ما لم تتم محاسبة الجناة وضمان العدالة للضحايا فلن يكون من الممكن تحقيق سلام مستدام في العراق. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ذلك على عاتق السلطات العراقية. ومع ذلك، فإن جميع الدول والجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي مدعوة إلى دعم العراق. ونؤكد من جديد دعمنا للمستشار الخاص كريم خان وفريقه، الذين نشكرهم على تفانيهم، ونعرب عن أملنا في أن يصبح العراق آمناً ومزدهراً ومستقراً.

المرفق الثاني عشر

بيان المنسق السياسي لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، مارتينوس فان شالكويك

على مدى السنتين اللتين عملتْ فيهما جنوب أفريقيا في مجلس الأمن، قدّرنا كثيراً فرصة متابعة التقدم المطّرد الذي يواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام القيام به في المهمة الموكلة إليه.

ونود أن نشكر المستشار الخاص ورئيس الفريق، السيد كريم خان، على إحاطته وأن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به وتفاني فريق خبرائه المتعدد الجنسيات من مختلف الميادين المتخصصة. يواصل الفريق، في ظل القيادة القديرة للسيد خان، قطع خطوات كبيرة وينبغي الإشادة به على إحراز هذا التقدم في سياق التحديات الخطيرة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا. ونلاحظ أن الفريق قد أُجبر على تعديل عملياته لضمان استمرارية تصريف الأعمال ومواصلة تنفيذ ولايته.

ونحيط علماً بالإنجازات التي ورد وصفها في التقرير الأخير للفريق (انظر S/2020/1107) ونرحب بها، والتي تشمل، في جملة أمور، توفير التدريب والدعم لقضاة التحقيق العراقيين في مجال إعداد ملفات قضايا ملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية؛ وبذل جهود مكثفة لإنشاء مستودع رقمي لمواد الإثبات؛ وتطوير منصة "شهود" الرقمية التي توفر منصة رقمية لتقديم المعلومات ذات الصلة من قبل الشهود والناجين؛ والتقدم الكبير المحرز في صياغة نهج مشترك مع حكومة العراق إزاء المسألة الحساسة لنبش المقابر الجماعية؛ والأهم من ذلك، ما يرافق ذلك من توسيع نطاق الرعاية النفسية الاجتماعية اللازمة للضحايا وأفراد الأسر المتضررين.

ونرحب أيضاً بالرؤية الاستراتيجية المتجددة للفريق، التي تركز على ضمان إمكانية الاستخدام الفعال للأدلة التي يجمعها ويحفظها في نهاية المطاف أمام المحاكم الوطنية من خلال تجزئة سير عمله لتحقيق نواتج في المجالات الثلاثة الداعمة لهذه المهمة.

إن العلاقة التعاونية والتشاركية الوثيقة التي أقامها فريق التحقيق ونماها مع حكومة العراق كانت دائماً ذات أهمية حاسمة لنجاحه. وقد ساعد الفريق العراق في إسدال الستار على فصل رهيب من تاريخ البلد من خلال العدالة والمساءلة. وأثمرت تلك الشراكة أيضاً فائدة إضافية هامة للعراق، نتيجة للمساعدة في تعزيز وتحديث جوانب نظام العدالة الجنائية فيه بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومع تكامل التكنولوجيا المتطورة. وهذا يشكل إرثاً قيّماً سيسهم في تعزيز جهود البلد لإعادة بناء مؤسساته وهياكله فيما يسعى إلى فتح صفحة جديدة من السلام والتنمية بعد معاناة كبيرة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن النهج التعاوني الوثيق بين فريق التحقيق وحكومة العراق، الذي ازداد قوة، نهج يمكن أن يكون نموذجاً لأفضل الممارسات التي يمكن أن نستخلص منها دروساً هامة في حالات مماثلة أخرى.

وقد تشجّعنا أيضاً عندما علمنا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق للبناء على مشاركته مع الزعماء الدينيين العراقيين في إطار البيان المشترك بين الأديان بشأن ضحايا داعش، وكذلك المجتمع المدني، لإنشاء منتدى الحوار بين الفريق والمنظمات غير الحكومية. لا يمكن لهذه الجهود إلا أن تعزز

المكاسب الهامة التي حققها الفريق في ترسيخ المصداقية في هذا البلد الممزق. ونشجعه على زيادة الجهود من هذا النوع في المستقبل.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن من المهم جداً أن يواصل مجلس الأمن دعم العمل الهام الذي يقوم به الفريق، وكذلك عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بوصفها ركائز تكميلية ومعززة لعودة العراق إلى السلام والاستقرار. سيتيح ذلك لشعب العراق فرصة السعي لتحقيق الرخاء في ظل الأمن والكرامة، وهو حق للبشرية جمعاء، ويكتسي ذلك أهمية أكبر بالنظر إلى الأزمات المختلفة التي تواجهها حكومة العراق حالياً في سياق جائحة كورونا والتي تتضاعف حدتها بسبب الضغط الكبير من الانتخابات المبكرة التي ستجري في عام 2021.

ومن الأهمية بمكان أن نحشد دعمنا الكامل للعراق وشعبه في هذا المنعطف الدقيق من تاريخ البلد. ونرحب بالدور الذي يواصل الفريق القيام به في المساعدة على تحقيق التعافي في كل العراق. كما نشيد بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي دعمت عمل الفريق بالوسائل المالية وغير ذلك.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أشكر المستشار الخاص السيد كريم خان على إحاطته.

وترحب تونس بتجديد مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر 2020 ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بناء على طلب الحكومة العراقية، مما يدل على اعتراف المجلس بجهود التعاون بين العراق وفريق التحقيق، فضلاً عن تمسكنا الجماعي بتحقيق المساءلة ومحاسبة جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية على جرائمهم.

ونرحب أيضاً بالتقدم الكبير المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الذي أبرزه بصفة خاصة إدخال عدة أولويات في مجال التحقيق في مرحلة توحيد الأدلة والتحليل القانوني، وتحديد خطوط إضافية للتحقيق، وتوسيع وتنويع الجهات الفاعلة ومجتمعات الضحايا المعنيين، وتعميق العلاقات مع السلطات الوطنية، وتوفير بناء القدرات والتدريب للمسؤولين العراقيين.

ونسلم بتأثير مرض فيروس كورونا على عمل الفريق، لا سيما فيما يتعلق بأنشطته الميدانية. ومع ذلك، فإننا نشيد بالفريق على جهوده لإيجاد سبل مبتكرة للتخفيف من أثر القيود التي تفرضها الجائحة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات المتقدمة.

ويسرنا أيضا أن نرى تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك إصدار ملخصات للقضايا وملفاتها، واعتماد استراتيجية مشتركة لحفر المقابر الجماعية، والانتهاء من تشييد مرافق مختبرات الطب الشرعي، وتقديم الدعم للإجراءات القانونية المحلية الجارية التي تقوم بها الدول الأعضاء الأخرى.

ونواصل التأكيد على أنه بينما لا يستثني الإرهاب أحدا من فظائعه، فإن الفئات الضعيفة غالبا ما تتعرض للعنف أكثر من غيرها. وفي الوقت نفسه، لا تؤخذ احتياجاتها الخاصة دائماً في الاعتبار على النحو الواجب عند إجراء التحقيقات وتوفير وسائل الانتصاف. ولذلك، فإننا نقدر النهج الجنساني الذي يركز على الناجين الذي يتبعه الفريق، والذي يولي الاعتبار الواجب للصحة العقلية للناجين ورفاههم، مع التأكيد على أهمية التعاون الكامل مع الحكومة العراقية وضرورة ضمان احترام الملكية الوطنية والأولويات الوطنية.

وقد أقر مجلس الأمن في القرار 2379 (2017)، بخطورة الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش، والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وفي هذا الصدد، نواصل متابعة المناقشات في العراق حول المبادرة التشريعية الرامية إلى وضع أساس قانوني لهذه الجرائم. ونشير إلى أن الملاحقات القضائية والعقوبات يجب أن تعكس خطورة الجرائم المرتكبة، وفقا للإطار الوطني والفلسفة التشريعية للعراق.

وتعرب تونس بشكل خاص عن تقديرها العميق لحكومة العراق على تعاونها البناء الذي لا يقدر بثمن مع فريق التحقيق. ويبرز التقرير (انظر S/2020/1107) إسهامات السلطات العراقية في جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم التي ارتكبها إرهابيون من رتب عالية في تنظيم داعش عن طريق تقديم أقوال الشهود، وملفات القضايا، والتسجيلات الصوتية والمرئية، وغيرها من الأدلة المادية.

وفي هذا الصـدد، تؤكد تونس من جديد القرار 2379 (2017)، الذي ينص فيه مجلس الأمن على أن السـلطات العراقية المعنية هي المتلقي الرئيسـي للأدلة التي يجرى تجميعها، وأن يعمل فريق التحقيق في ظل الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه.

ولذلك، فإننا نتطلع إلى التنفيذ الكامل للقرار 2379 (2017) من خلال المضـي قدما بالمحاكمات، بهدف تحقيق العدالة للضـحايا والناجين وكفالة محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم البغيضـة. ومن المهم أن يظل مجلس الأمن موحدا وداعما لحكومة العراق وشعبه في هذا المسعى.

المرفق الرابع عشر

بيان المنسقة السياسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سونيا فاري

أرحب بتقرير المستشار الخاص كريم خان عن التقدم المتواصل الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، خلال الأشهر الأخيرة (انظر S/2020/1107) – وهو أول تقرير منذ تمديد ولاية الفريق لمدة عام في شهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أؤكد أن هذا العمل بالغ الأهمية، ونحن نواصل دعم الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة لصالح ضحايا تنظيم داعش.

وتلاحظ المملكة المتحدة مرونة الفريق في تنفيذ ولايته في الوقت الذي يتصدى فيه للتحديات الناجمة عن مرض فيروس كورونا، ولا سيما من حيث القيود المفروضة على أنشطة التحقيق الميدانية. وينبغي الإشادة بوجود ست وحدات تحقيق مخصصة الآن. ونرحب أيضا بإضافة وحدات مواضيعية، لا سيما في مجال الجرائم الجنسانية.

وستواصل المملكة المتحدة دعم فريق التحقيق لضمان تمكنه من الوفاء بولايته. ولهذا السبب، قدمت المملكة المتحدة المساعدة إلى التحقيقات التي تركز على الأقليات، فضلا عن دعم تطوير منصة شهود الرقمية التي تتيح للشهود والناجين تقديم معلومات عن بعد، بشكل آمن وسري.

ونرحب بإسهامات البلدان الأخرى. ويجب أن تشكل مساءلة داعش جهداً دولياً حقاً، تماماً كما كان التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وتدرك المملكة المتحدة جسامة المهمة التي تنتظرنا لإيجاد حل يمكّن من استخدام أدلة الفريق استخداما فعالا في محاسبة الجناة في العراق. ونرحب بالتقدم المحرز فيما يخص مشروع القانون الذي ينص على الأساس القانوني المحلي لمحاكمة أعضاء داعش على الجرائم الدولية في العراق. ونحث فريق التحقيق وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على التعاون الوثيق من أجل الاتفاق على سبيل للمضي قدماً وتأمين آلية لتبادل الأدلة توفر ضمانات بشأن استخدام عقوبة الإعدام. كما نرحب باستمرار التعاون مع السلطات القضائية العراقية.

وتعني العدالة أيضاً مساعدة ضحايا تنظيم داعش على إعادة بناء حياتهم. ونرحب بقدرات الفريق الموسعة للمساعدة في حماية الشهود ودعمهم، بما في ذلك توفير الرعاية النفسية والاجتماعية والخدمات المراعية للجانب الجنساني للناجين وأفراد الأسر.

إن التحديثات المنتظمة لمجلس الأمن أساسية من حيث أنها تتيح لنا رؤية التقدم الذي يحرزه الفريق. ويجب على الفريق أن يسعى إلى الانخراط معنا في الأمم المتحدة ومع فرادى الدول الأعضاء التي توفر الموظفين والتمويل والدعم.

وتواصل المملكة المتحدة دعم عمل فريق التحقيق، ولذلك، فقد ساهمنا بمليوني جنيه استرليني ولا نزال نشارك في نيويورك ولندن وبغداد وأربيل. والعمل الذي يضطلع به الفريق عمل فريد من نوعه، ويجب أن نضمن استمراره في توفير آلية مستدامة ومدعومة دوليا في المستقبل. وترحب المملكة المتحدة بالدعم المستمر الذي يقدمه أعضاء مجلس الأمن إلى الفريق من خلال التمويل والتوظيف والمشاركة لإظهار التزام المجلس وكفالة جمع الأدلة لمحاسبة تنظيم داعش.

المرفق الخامس عشر

بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أود أن أشكر كلا من المستشار الخاص خان والسفير بحر العلوم على إحاطتيهما الوافيتين بشأن هذا الموضوع الصعب.

تلتزم الولايات المتحدة بدعم العمل الحاسم الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لجمع وتخزين وحفظ الأدلة بشأن الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش، والتي قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ونحث الحكومة العراقية على الالتزام مجددا بالمحاكمات العادلة القائمة على الأدلة التي تسمح للضحايا والناجين من وحشية داعش وأيديولوجيته الزائفة بالحصول على حقهم في المحكمة. إن تلك المحاكمات القائمة على الأدلة لن تدين بوضوح تنظيم داعش وأعضاءه بارتكاب هذه الفظائع فحسب، بل إنها ستساعد في إبراز نظام العدالة في العراق والتزامه بسيادة القانون.

ومما يشجعنا أن نسمع أن البرلمان العراقي يدرس تشريعا من شأنه أن يسمح للعراق بمحاكمة المشتبه فيهم من تنظيم داعش على ارتكابهم جرائم دولية. ونحن نؤيد هذه الجهود. ومن الضروري أن توصف تلك الجرائم البشعة على حقيقتها – جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية – حتى لا يشك أحد في ما حدث، ولتجسيد ما تغلب الشعب العراقي عليه.

كما نؤيد توسيع تعاون الفريق مع حكومة العراق، بما في ذلك مع القضاء العراقي. ونحن على ثقة بأن تعاونهم المتزايد سيسهم في إجراء المزيد من المحاكمات الناجحة لأعضاء تنظيم داعش في العراق وخارجه، وأن الشراكة بين الفريق وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان ستساعد على ضمان تحقيق نتائج إيجابية للعراق وضحايا تلك الجرائم الفظيعة.

ونحن نعلم أن مرض فيروس كورونا قد زاد من تعقيد هذا العمل الحاسم، مما أدى إلى تفاقم الظروف الصعبة أصلا. لكن، وعلى الرغم من تلك العقبات، تواصل دائرة شؤون المقابر الجماعية التابعة لمؤسسة الشهداء، ودائرة الطب العدلي في وزارة الصحة، بالتعاون مع الفريق، بناء قدرات أفرقة الطب الشرعي العراقية الوطنية على القيام بعمليات استخراج الجثث وإجراء تحقيقات قائمة على الأدلة.

وقد تجلى ذلك في أواخر تشرين الأول/أكتوبر عندما استأنفت السلطات العراقية عمليات استخراج الجثث من المقابر الجماعية التي خلفها تنظيم الدولة الإسلامية في صولاغ، والمعروفة باسم ”مقبرة الأمهات“، حيث أعدم التنظيم عشرات النساء الأيزيديات المسنات، معتبرا أن أعمارهن الكبيرة تحول دون بيعهن كرقيق جنسي. ويجب ألا ننسى أبداً، في هذه الحالة وفي حالات أخرى كثيرة مثلها، وحشية التنظيم في التعامل مع ضحاياه. وننوه ونشيد بالحكومة العراقية على خططها الرامية إلى استخراج الجثث من جميع المقابر الجماعية وإحياء ذكرى جميع ضحايا وحشية تنظيم الدولة الإسلامية وتكريمهم.

كما تعترف الولايات المتحدة بأنه ولئن كانت المحاكمات القائمة على الأدلة بالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق العدالة ولعملية التعافي، فإن تقديم الدعم للضحايا والناجين لا يقل أهمية. ويشمل ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، فضلاً عن إعمال حقوق الضحايا من خلال الإجراءات القانونية. إن استخراج الجثث عملية

مؤلمة يمكن أن تثير مشاعر صعبة، بما في ذلك الحزن والقلق والغضب والوحدة والخوف، ونحن نشيد بفريق التحقيق وشركائه على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للموظفين والناجين وأفراد الأسر. كما نشيد بالحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لدعمهما المستمر لتلك الأهداف.

وتقديرا لهذا العمل الهام، تواصل الولايات المتحدة تقديم دعمها المالي إلى الفريق. وكما أشرنا في جلستنا الأخيرة بشأن فريق التحقيق، قدمت الولايات المتحدة مليوني دولار لدعم أولى عمليات الفريق لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية في العراق والتي كانت في منطقة سنجار. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ مجموع التمويل الذي قدمته الولايات المتحدة لفريق التحقيق 8,85 مليون دولار، وهو ما يدعم مجموعة واسعة من الأنشطة المختلفة المرتبطة بولايات الفريق.

وتحث الولايات المتحدة مرة أخرى الدول الأعضاء على إعادة مواطنيها الذين سافروا إلى العراق للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية إلى أراضيها ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، حسب الاقتضاء. وينبغي ألا يضطر العراق بمفرده إلى الاستمرار في تحمل المسؤولية عن أولئك المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم المرتبطين بهم. وننوه بالدعم القيم الذي يمكن أن يقدمه الفريق إلى الدول الأعضاء الأخرى في إجراء هذه التحقيقات والمحاكمات.

ونشكر حكومة العراق وفريق التحقيق على تعاونهما المستمر وعملهما على محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية على جميع فظائعه.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، ترا فوونغ نغوين

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد كريم خان على عمله القيّم وإحاطته الشاملة. وأرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير محمد حسين بحر العلوم، ممثل العراق.

بعد سنوات من الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لم يتوقف قط حزن الضحايا وأسرهم وسوف يستمر لأجيال. وعلاوة على ذلك، وبما أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يشكل تهديداً كبيراً في العراق، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء هجماته المتكررة ضد المدنيين والمباني الدبلوماسية الأجنبية. كما أننا قلقون من أن أيديولوجيته المتطرفة قد تستمر في الانتشار خارج حدود العراق.

وفي هذا السياق، نود أن نكرر تأكيد المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة لضحايا تنظيم الدولة الإسلامية ومنع تلك الجماعة الإرهابية من ارتكاب المزيد من الجرائم. ونقدر الجهود المبذولة لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك العمل الشاق الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحكومة العراق.

وقد ازداد إعجابنا بهذا العمل في الأشهر الستة الماضية في خضم تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويُظهر تقرير المستشار الخاص (انظر S/2020/1107) حدوث تقدم في جميع مسارات التحقيق تقريباً في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. ومن الأمثلة على ذلك قيام الفريق بدعم السلطات العراقية في تنفيذ تدابير لحماية الشهود، وفقاً للمعايير المرجعية. وتجدر الإشادة بالتقدم الكبير المحرز في تقديم الدعم للعراق في معالجة المسائل العالقة ذات الصلة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية.

ونرحب أيضاً بتعزيز تعاون الحكومة العراقية مع الفريق، الأمر الذي يسّر تنفيذ ولاية الفريق في المجالات الرئيسية. ونشير مع الارتياح إلى أن الفريق لم يحصل على تأييد واسع النطاق من السلطات المركزية والإقليمية والمحلية فحسب، بل أيضاً من زعماء الطوائف الدينية. ومن التطورات الهامة الاتفاق المبرم بين الفريق ومجلس القضاء الأعلى في العراق لمساعدة قضاة التحقيق العراقيين في إعداد ملفات القضايا الخاصة بمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. ويبرهن هذا التعاون المعزز على الجهود المحلية لمحاسبة الجناة على جرائمهم.

ومع ذلك، لا يزال العمل الذي ينتظر فريق التحقيق ينطوي على تحديات. وينبغي للبعثة، من أجل المضي قدماً في تنفيذ ولايتها، أن تركز على أولوياتها الاستراتيجية. وهي بحاجة إلى تعزيز التعاون لا مع السلطات العراقية وحسب، ولكن أيضاً مع الزعماء الدينيين والمجتمعات المحلية والناجين والشهود وأسر الضحايا. ونشجع الفريق على تطبيق جميع إجراءات وأساليب الحماية لضمان أن يتمكن الضحايا والشهود وجميع الأشخاص الآخرين الذين يتعاونون مع الفريق من القيام بذلك في أمان وسلامة.

في الختام، نرحب بدعم الدول الأعضاء لفريق التحقيق من خلال توفير الخبراء والمساهمات المالية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه لفريق التحقيق في تنفيذ ولايته وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله ووحدته.

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

يسعدني وباسم حكومة بلدي أن أتقدم بالتهنئة إلى جمهورية جنوب أفريقيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر الجاري، وبالشكر والتقدير للسيد كريم خان المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق على إحاطته القيمة.

كما نشيد بالقرار 2544 (2020) المتضمن الموافقة على طلب الحكومة العراقية بتمديد ولاية فريق التحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي لمدة عام واحد. ونتطلع إلى بذل المزيد من الجهد والاهتمام اللازم لملاحقة المتورطين والداعمين والممولين لتنظيم داعش الإرهابي مالياً ولوجستياً وسيبرانياً، فضلاً عن جرائم تهريب النفط والآثار التي مارسها التنظيم خلال فترة سيطرته.

إن الإسراع في الكشف عن المجرمين يحقق العدالة لضحايا التنظيم الإرهابي من أبناء شعبنا وضمان عدم عودة هذه التنظيمات الإرهابية مرةً أخرى، وإفشال أي مخططات إرهابية ترمي لزعزعة السلم والأمن الدوليين.

كما ندعو إلى تفعيل قرارات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والرامية إلى مراقبة المطارات وتجفيف المنابع المالية لتمويل ورصد وتبادل المعلومات عن تحركات الإرهابيين وتحديد جنسياتهم، وضبط الحدود لضمان إيقاف تدفق العناصر الإرهابية الأجنبية ومراقبة الأساليب والوسائل والشبكات التي تستخدمها المجاميع الإرهابية والعمل على تفكيكها، عبر المزيد من تنسيق الجهود بين الدول والمنظمات الدولية وبشكلٍ فعال.

إن حكومة بلدي تؤكد التزامها بالتعاون مع فريق التحقيق وتقديم المساعدة للفريق من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة لدعم وإسناد ولاية عمل فريق التحقيق، وفقاً للاحترام الكامل للسيادة العراقية وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه. ونرى أن أي استخدام للأدلة الجنائية خارج نطاق الولاية القضائية العراقية يجب أن يكون بالتنسيق مع الحكومة العراقية والسلطة القضائية العراقية وموافقتهما، استناداً إلى الفقرة 5 من القرار 2379 (2017).

كما نشير إلى ضرورة الإسراع في استكمال التحقيق وتقديم الأدلة التحقيقية إلى السلطات العراقية المختصة، كما نتطلع إلى استكمال تعيين الخبراء العراقيين في فريق التحقيق، حيث أن أي تأخير في إنجاز هذه المهمة يؤدي إلى تعطيل نصوص قرار مجلس الأمن 2379 (2017) المعنية بهذا الصدد.

في الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص شكرنا وامتناننا لجميع الدول التي تدعم العراق في حربه ضد الإرهاب، كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة لفريق التحقيق لإتمام مهمته على أكمل وجه، مع تأكيدنا على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية.